

# رؤية تطالب بتأمين منظومة الصناعة المصرية ضد أخطار الحريق

والضرورية. كذلك يجب قيام اتحاد شركات التأمين بتوفير امكانية الفحص الفني بالاضافة إلى امكانية إدارته لسجلات ترتبط بالتصريح لمزاولة المهنة للشركات القائمة بأعمال التركيب وأيضا التوريد لمعدات الانذار والاطفاء الآلى وعليه تقع مهمة الاضافة كل عام لاسيما الموردين المعتمدين وحذف المخالف منهم تبعا للأحوال، أما عن تطوير دور اتحاد شركات التأمين ليصبح مؤسسة هادفة لممارسة أنشطته بمقابل عادل فيكفى له تحقيق فائض يستثمره في اقتناء المعامل ووسائل الفحص والاختيار الفني التخصصى ونشر ذلك في أرجاء الوطن بحيث تتكامل تلك الأنشطة مع أجهزة الادارة المحلية بالمحافظات فتنتقل بذلك خدماتها لجهات تعانى من نقص شديد في هذه الخدمات أكثر من غيرها.

وشددت الرؤية على ضرورة تأكيد دور اتحاد شركات التأمين بقانون المرور الجديد فى تنظيم آلية التأمين على أنشطة النقل وعلى وجه الخصوص اصدار ترخيص لسيارات نقل الحاويات 20 قدماً مكعباً و 40 قدماً مكعباً على سيارات نقل تجهز خصيصاً لهذا الغرض وتصدر لها تراخيص نوعية خاصة على أن تغطي تأمينياً إلى جانب اصدار ترخيص نوعى لسيارات النقل والتي يخضع تجهيزها لدرجة خطورة المواد المنقولة وقد يتطلب الأمر إدارة لتأمين المرور للحمولات الخطرة حيث توفر هذه الخدمات بأجر وتمنع سيرها فى حالة غياب التأمين المورى وطالبت الرؤية بالزام سيارات النقل العاملة على الطريق السريع بتركيب ما اتفق على تسميته بالصندوق الأسود والذي يسجل كتابة سرعات السيارة خلال رحلتها فضلاً عن المطالبة بالجهاز الأكثر تطوراً والذي يحدد اسم السائق عن طريق كارت خاص به يدخله للجهاز وأخيراً يجب مراجعة عوامل الأمان اللازمة فى التجهيزات الهندسية للسيارات وتوافر شروط المتانة والأنوار وعوامل الأمان اللازمة فى التحميل والنقل والتفريغ.



ونبهت إلى أهمية تقنين التعامل مع نظام التصريح بتشغيل المراجيل والغلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية وكل أنواع العائمات فلا يتم التصريح بتشغيلها أو دخولها فى نطاق الاستعمال إلا بعد اتمام إجراءات الفحص الفني والموافقة على اصدار بوليصة تأمين عليها بمعرفة اتحاد شركات التأمين الذى له أيضا أن يعتمد أيضا تصاريح الجهات والهيئات المعنية بمختلف تخصصاتها الرسمية كذلك ضرورة الالتزام بالتأمين على المنشآت الحكومية والتعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات ومباني ومنشآت حكومية وجميع المباني الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذلك على الشقق والعمارات السكنية بصورة الزامية طبقاً لما تحمله الأخطار ومعدلات تصاعدها من أحمال حرارية ومصادر للوقود السائل والغازية من وصلات الغاز واسطوانات البوتاجاز ويمكن فى هذا الشأن أيضا تطوير وثيقة حماية الاسرة وسكنها لتستوفى الغرض الأمثل منها وهى متوفرة لدى شركات التأمين المصرية حيث إنها تغطي العديد من الأخطار المهمة

والمغيرات إلى جانب أهمية قيام اتحاد شركات التأمين بتصنيف وقيد الخبراء والمتخصصين فى مجال التأمين على المنشآت والمصانع والفنادق من أخطار الحريق كل فى مجاله للرجوع إليهم فى كل ما يتعلق بمناحى التأمين على أخطار الحرائق وبما يتناسب مع نوعية الخطر تطبيقاً للاكواد التى تحكمها. وأخيراً فيما يتعلق بمجال تنظيم آلية التغطية التأمينية على أنشطة النقل أكدت الرؤية على أهمية قيام اتحاد شركات التأمين بتنظيم آلية للتغطية التأمينية لأنشطة النقل خلال اعتماد تصميم واختيار معدات التشغيل والتحكم ووسائل الأمان اللازمة لتشغيل المصاعد بالعمارات السكنية والمنشآت الصناعية تم اصدار تراخيص عمل للمعدات الهندسية الثقيلة من معدات رصف الطرق والكراكات والأوناش على أن يتم تجديد ذلك الترخيص فى ضوء الفحص والاختبار من جانب اتحاد شركات التأمين ليصدر اثر ذلك شهادة الصلاحية بالتأمين.

استعمال الأجهزة اليدوية. وفى مجال تغطية أوجه القصور بالقطاع الصناعى وشارع الخدمات طالبت الرؤية بمد دور اتحاد شركات التأمين لتغطية أوجه القصور فى انضباط شارع الخدمات والقطاع الصناعى وذلك من خلال تزويد اتحاد شركات التأمين بصورة فورية بالبيانات الالكترونية الخاصة بالمخالفات المرورية فور حدوثها المرتبطة بقائدى السيارات والاحكام التى تصدر ضدهم وهو ما يسهم فى تخفيف العبء على إدارة المرور لاسيما بعد أن دخل نظام الحكومة الالكترونية فى أولى أولويات حكومة الدكتور أحمد نظيف كذلك ضرورة قيام اتحاد شركات التأمين بإصدار سجل بالمصانع التى ينطبق إنتاجها مع المواصفات القياسية المعتمدة سواء من رشاشات ومواسير وصلات وكابلات أو حساسات حرارة ودخان أو أجهزة اطفاء وأنظمة تلقائية بحيث يذكر اسم المصنع والاصناف المعتمدة لديه نتيجة لفحص وتحصيل مستندى يسبق القيد فى السجلات على أن يحدث السجل سنوياً بالاضافة والحذف حسب مقتضيات

طريق الخراطيم وألمحت الرؤية إلى أنه قد يتفوق الاطفاء بالرغوة عالية الانتشار عن طريق مولدات تعمل قرب الاسقف فى سهولة تشغيلها من خارج المبنى بتوجيه يدوى مما يخفض التكاليف وحساب زمن ملء الفراغ لارتفاع حتى أربعة أمتار فى زمن لا يتعدى عشر دقائق وهو الأمر الذى يعلو معه عامل الأمان وانخفاض التكلفة وتحجيم عنصر الخسائر الناجمة عن استعمال المياه بغزارة. أما على مستوى التداول للخامات أوصت الرؤية بعزل الخامات ذات الخطورة العالية داخل مخازن مأمونة خارج المبنى تقع قبلى المصنع بحيث تظل تحت الريح بالنسبة للمصنع فضلاً عن أهمية عزل السوائل القابلة للاشتعال فى المخازن وخفض مستوى الخامات فى منطقة التصنيع لتغضى الوردية الواحدة 1000 أو أكثر تبعاً لدرجة الخطورة. وعن مستوى تأهيل الأفراد فيجب تدريب رئيس وأفراد فريق الاطفاء والأمن الصناعى والوصول بهم لمستوى التدريب الراقى وتدريب 50% من عمال الإنتاج والوصول بهم لمستوى المهارة فى

أوضحت رؤية عن منظومة الصناعة المصرية وإدارة المخاطر التى قام باعدادها الدكتور نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية أن تأمين منظومة الصناعة المصرية ضد أخطار الحريق أصبحت مطلباً قومياً وضرورة ملحة والصناعة فى احتياج لها الآن أكثر من أى وقت مضى إلى أن يمد اتحاد شركات التأمين دوره إلى أوجه القصور فى انضباط القطاع الصناعى والمهنى وتحجيم الأخطار بل إن غياب هذا الدور من شأنه اضعاف مسيرة التطور فى وقت هى أشد ما تكون فيه احتياجاً للانضباط فى أكمل صورة لتتأهل لأداء دورها القومى المنشود.



نادر رياض

عن طريق التجهيزات الثابتة والمركبة داخل المصنع لتعطي قدرة اطفائية تزيد على 50% على معدلات تصاعد الحرارة والحصر على مناورات تجريبية بصورة منتظمة لتطبيق خطط الاخلاء ومواجهة الحريق ونقل أى مصاب لأقرب مستشفى كذلك ضرورة تزويد المصانع بأنظمة اطفاء مناسبة طبقاً للأحمال الحرارية الموجودة فى كل موقع والمحسوبة على الحد الأقصى للمواد القابلة للاشتعال التى قد تكون موجودة بها واختيار وسيلة مناسبة للاطفاء سواء كانت مولدات الرغوة عالية الانتشار وثابتة والتي تعمل بنظام الاغراق أو احدى الغازات المخدمة مع التحوط باخلاء المكان قبل اطلاقها أو الاطفاء اعتماداً على الماء برشاشات مولدة للضباب والتي تتمتع بقوة تبريد تصل إلى مليون ضعف الاطفاء بالماء عن

وأوصت الرؤية فى مجال الكود المصرى للحريق بربط الرخصة لإنشاء تشغيل المصانع بالزام تطبيق كود الحريق وتجديد الترخيص يرتبط بالمتابعة الالزامية فضلاً عن منح حوافز للمصانع والشركات التى تطبق نظام الكود من قبل شركات التأمين وإيجاد آلية فعالة تعمل جنباً إلى جنب مع كود الحريق المصرى تتعلق بسلوكيات القائمين على التنفيذ وكذا الالزام بتطبيق اشتراطات هذا الكود وعن الاحتياجات التى يجب استيفاؤها تطبيقاً لأكواد الحريق المحلية والعالمية طالبت الرؤية أولاً على مستوى المعدات المكافحة بالموقع بغرض احتواء الحريق فى أضيق نطاق خلال الخمس دقائق الأولى وتوفير أجهزة اطفاء يدوية من نوعية مناسبة للحرائق حاصلة على اعتمادات محلية ودولية إلى جانبه توفير ممرات ومسارات وسلالم للهروب تنقل العاملين لخارج أمانة خارج المصنع مع تزويد هذه الممرات بوسائل انارة بديلة وشفافيات للدخان وأبواب ذاتية الغلق تفتح فى اتجاه الهروب ولا تفتح فى الاتجاه العكسى بالاضافة إلى الاهتمام بتركيب شفافيات للدخان والحرارة من النوعيات التى يمكن تشغيلها يدوياً أو آلياً لتحمل الدخان وجانباً من الحرارة المتولدة إلى خارج المبنى عن مسارات الهروب. وشددت الرؤية على المواجهة الثابتة بالتوجيه من خارج المصنع

# خمسة أنواع من الحرائق تلتهم المصانع

## ووسائل إطفاء مناسبة للحد من الخسائر

بصورة كافية من وصول الحرارة والدخان إليها وتركزت الوسيلة الثالثة على أن تلزم الأكواد بالاضافة لأجهزة الاطفاء اليدوية ونظم الأمان الثابتة توفير مصدر اضاءة ثانوى يزود السلالم وممرات الهروب بالاضاءة البديلة كما يلزم بتكوين فريق للاطفاء من عمال المصنع سواء الإنتاجيين أو المتخصصين ويجب أن يتاح لفريق الاطفاء الملابس الواقية وكمادات الغازات اللازمة نظرا لبقائه بالموقع لأطول فترة نظرا لإشرافه على خطة الاخلاء وتأمين خروج جميع الأفراد للخارج كما يجب أن يكون له قائد معروف للجميع في كل وردية عمل بحيث يكون مسئول عن متابعة وسائل الأمان وكذا عمليات الاطفاء بالأجهزة اليدوية فى بداية أى حريق للسيطرة عليه فى دقائقه الأولى كما أكدت على ضرورة تدريب جميع العاملين فى عمليات الاطفاء بالأجهزة اليدوية وتوثيق ذلك فى شهادات لكل منهم وتبصير عامل بالآخطار المرتبطة بعمله والتي قد ينجم عنها حريق ويرأس عمليات المكافحة والاخلاء ومكافحة النار من خارج المبنى رئيس فريق الاطفاء بالمصنع وذلك دون تدخل من أى سلطة ادارية تعلوه فى السلم الادارى وهى من الأخطاء شائعة الحدوث كما يجب وضع خطة يتبعها كل عامل بمجرد اطلاق سارينة انذار الحريق بحيث يؤمن موقع عمله قبل مغادرته للاشتراك فى خطة المكافحة والاطفاء والاخلاء بعد ذلك. واخيراً الوسيلة الرابعة ينصح بعدم اطلاق نظام الاطفاء الآلى إلا بعد اتمام تطبيق خطة الاخلاء واعطاء تمام بأن كامل الأفراد قد تم اخلاؤهم لخارج المبنى.

أوله. وأشارت الرؤية أن المادة المطفئة لهذا النوع من الحرائق والمسماة بالنوعية K طبقاً للاعتمادات الدولية تتمثل فى مزيج من سائل أهم خواصه أنه غير قابل للتبخر فى درجة حرارة أقل من 450 درجة مئوية كما أنه له القدرة على امتصاص الحرارة بالتلامس مع مصدر الاشتعال مما يخفض من درجة حرارة الزيوت كما أن له مسميات مختلفة وحق تصنيعه متاح تجارياً سواء بتكنولوجيا أوروبية أو أمريكية أو يابانية على السواء وأوضح الرؤية أن من أحدث وسائل الاطفاء المثلى ومستجدات اطفاء الحرائق بالمصانع استخدام الرغوة عالية الانتشار وعالية التوليد عن طريق غمر الفراغ بالكامل بالرغوة الخفيفة التى تنخفض نسبة المياه فيها بحيث تعزل المادة المشتعلة عن الهواء مما ينجح فى اطفائها كما يجب ان تحسب معدلات تدفق المادة عالية الانتشار بحيث تملأ ثلثى الفراغ فى أقل من عشر دقائق مما يوفر أعلى معدلات الأمان فضلاً عن أنها فى هذه الحالة تعمل بكفاءة مع وجود فتحات بالمبنى على المستوى الأعلى مثل الشبائيك المرتفعة.

وكشفت الرؤية ان الوسيلة الثانية أيضاً لها أهمية كبرى وهى توفير معدات سحب الدخان والحرارة لتعمل باستمرار منذ بدء الحريق ولحين الانتهاء منه تأميناً للأفراد والمتواجدين لحين وصولهم لمخارج الهروب الآمنة والتي يجب ان تكون معزولة



د. نادر رياض

الاحتباس الحرارى أى عدم تسرب الحرارة واحتباسها داخل المبنى وألحت إلى أن خطورة ذلك ترجع إلى أنه عند لقاء الماء على الزيوت المشتعلة عند هذه الدرجات العالية من الحرارة فإن الماء يتحول إلى بخار بصورة فورية عند وصوله لدرجة 100 درجة مئوية مما يسبب ما يعرف بظاهرة التمدد الحجمى المفاجيء والتي تؤدى لحدوث حروق شديدة بجميع أنحاء الجسم بالاضافة إلى أن هذه الظاهرة تحدث بصورة أشبه بالانفجار المحدود الذى ينشر الحريق حوله عن طريق البخار المحمل بذرات الزيت المغلى وهو ما ينشر الحريق والخطر خارج الحيز المكنى للحريق الذى بدأ محدوداً فى

الغازات الناجمة عنها عالية السمية ولا يوصى بالتعامل معها داخل المبنى بدون أجهزة تنفس وأقنعة واقية ذلك لخطورتها الشديدة ويأتى النوع الخامس وهى حرائق من النوعية E وهى من النوعيات السابقة فى وجود مصدر للتيار الكهربائى تتصل به يضاف لهذه النوعيات الخمسة أيضاً حرائق المعادن والكيماويات القابلة للانفجار وتسمى حسب التقسيم الجديد حرائق من النوعية M بدءاً من الصوديوم والمغنسيوم ومسحوق الالومنيوم وانتهاء بحرائق زيوت الطعام وهى ما اتفق على تسميتها بالنوعية K هذا بالاضافة للحرائق ذات الطبيعة الخاصة التى ينجم عنها أخطار اضافية تترتب عليها مثل الحرائق فى وجود أوعية الضغط والقابلة للانفجار بفعل الحريق أو حرائق تنكات الوقود والتي تحمل خطر انفلات الوقود وانسكابه خارج الحيز الخاص به والمبادلات الحرارية التى تتصل بكيماويات ذات درجة من السمية تزيد من خطورتها فى حالة تسربها من المبادلات وأوضح الرؤية أن النوع الخاص بحرائق الشحوم والزيوت النباتية شغل خبراء الاطفاء بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لسنوات وتم تصنيفه باسم الحرائق K إذ إنها تتسم بدرجة عالية جداً من الخطورة بالنظر لارتفاع درجة حرارتها عند اشتعال تلك الزيوت بحيث تتصل بعد 20 دقيقة من الاشتعال لدرجات حرارة تتعدى 450 درجة مئوية عند وجود ظاهرة

فى الحلقة الثانية من الرؤية التحليلية لمنظومة الصناعة المصرية وإدارة المخاطر التى أعدها الدكتور نادر رياض رئيس لجنة البحوث التطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية نجد أن هذه الرؤية تكشف عن أن هناك خمسة أنواع من الحرائق فى المجال الصناعى وهم الأكثر شيوعاً بالاضافة إلى ثلاثة أنواع أقل شيوعاً إلا أن خطورتها تعتبر كبيرة وتندرج تحت الحرائق ذات الطبيعة الخاصة كما أن هناك وسائل اطفاء مثلى يبحث الخبراء عنها للحد من الخسائر وتكون كافية لاقصى توقع للقيمة الحرارية للمادة المخزنة خاصة إن ان الاطفاء باستعمال المياه.

واستعرضت الدراسة بالتفصيل أهم أنواع الحرائق ووسائل الاطفاء المثلى وذلك فى السطور التالية أكدت الرؤية أن أنواع الحرائق الأكثر شيوعاً تعتبر أنواع من الحرائق هى أولا حرائق من النوعية A وهى المواد الصلبة القابلة للاشتعال مثل الخشب والورق والمواد الكربونية الأخرى وثانياً حرائق من النوعية B وهى حرائق السوائل القابلة للاشتعال أو الغازات المسيلة مثل البنزين والسولار والكحول والمذيبات المختلفة وثالثاً حرائق من النوعية C وهى حرائق الغازات القابلة للاشتعال والمتسربة تحت ضغط ثم حرائق من النوعية D وهى تندرج طبقاً للتقسيم القديم إلى حرائق البتروكيماويات مثل المطاط والاكريليك سواء كانت منتجات أو خامات بالاضافة إلى حرائق مختلطة بمساحيق المعادن كالألومنيوم والمعادن غير المستقرة كالصوديوم والمغنسيوم وتتميز خطورتها بأن

في دراسة لرئيس لجنة البحوث والتطوير باتحاد الصناعات:

# طموحات الصناعة المصرية تبدأ من قانون المرور الجديد

## نادر رياض: القانون أكد على دور اتحاد شركات التأمين كجزء من المنظومة الصناعية

الرأى خلفا للاتجاه العام حاليا، إذ إن الأتوبيسات السياحية وسيارات النقل قد تحتاج لتجاوز هذه السرعات في حالات وذلك لفترة وجيزة مثل في حالة مرضية كازمة قلبية أو حالة وضع، أو تقاديا لخطر يلاحقها مثل خطر الحريق على أرض الطريق أو الهروب من موقف إرهابي أو المطاردة الإجرامية من عصابات أو من غيرها، وهو أمر يبرر معه تخطى السرعة في هذه الحالة.

في ضوء ما سبق بات من الضروري أهمية أن يراعى القانون الجديد للمرور ضرورة إصدار ترخيصات نوعية للسيارات التي تقوم بخدمات النقل ذات الطبيعة الأمنية العالية، كما يمكن إضافة خدمات تتبع موقع السيارة من هذه النوعيات وذلك بتركيب جهاز خاص يسجل موقع السيارة عن طريق القمر الصناعي خلال تلك الرحلة يمكن متابعتها أمنيا طوال الرحلة، مراعيًا ضرورة تجهيز تلك السيارات تجهيزًا فنيا سليما ويراعى على وجه الخصوص.

1- إصدار ترخيص لسيارات نقل الحاويات 20 قدما 40 قدما على سيارات نقل تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها تراخيص نوعية خاصة على أن تغطي تأمينيا.

2- إصدار ترخيص نوعي لسيارات النقل والتي يخضع تجهيزها لدرجة خطورة المواد المنقولة من درجات، أ، ب، ج، وقد يتطلب الأمر إدارة لتأمين المرور للحمولات الخطرة توفر هذه الخدمات بآجر وتمنع سيرها في غيبة التأمين الشرطي والمروري.

3- إلزام سيارات النقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب ما اتفق على تسميته بالصندوق الأسود والذي يسجل كتابة سرعات السيارة خلال رحلتها وقد نزيد عن هذا فغطاب بالجهاز الأكثر تطورا والذي يحدد اسم السائق عن طريق كارت خاص به يدخله في الجهاز.

4- مراعاة عوامل الأمان اللازمة في التجهيزات الهندسية للسيارات وتوافر شروط المتانة والأنوار، وكذا عوامل الأمان اللازمة في التحميل والنقل والتفريغ.

5- الحرص على توافر الاحتياطات الفنية اللازمة لمواجهة حالات الطوارئ.

ولا يفوتنا في هذا الشأن ضرورة مراعاة الحالات التي تتطلب الترخيص باشتراطات مروية خاصة لتنفيذ مهام نقل محددة بمسارات وتوقيتات محددة وبإجراءات أمنية مشددة يتم تحديدها على أن تخضع تلك السيارات وتجهيزاتها للفحص الفني الدقيق قبل الترخيص وعند تجديد الترخيص وكذا لتفتيش الفني المفاجئ.

إن ذلك يساعد كثيرا في الحفاظ على جودة المواد المنقولة سواء أكانت خامات ومستلزمات إنتاج أو منتجات مصدرة أو مستوردة، ويعمل في الوقت ذاته على تأمين عناصر الأمن والسلامة وعدم تلوث البيئة ويجنب حدوث الكوارث والأعطال على الطرق.



عندها ويطلقون السرعة فيما عداها. لذا فقد ألزمت الدول الأوروبية وغيرها سيارات الأتوبيس والنقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب جهاز أسماه البعض الصندوق الأسود وهو جهاز يركب بالسيارة ليسجل حركاتها وسكناتها بالسرعة التي ترتبط بالزمن والتاريخ على أسطوانة أو على شريط يمكن لكمين التفتيش على الطريق أن يطلع عليه بضغط زر ليتحقق من سرعات السيارة خلال مسار السيارة بغض النظر عن موقع الكمين، وهو الأمر الذي من شأنه أن يلزم السائق بالانضباط في سرعاته خلال الرحلة بأكملها بل يمكن المطالبة بما يتعدى ذلك وهو ما يطبق أيضا في كثير من الدول الأوروبية ألا وهو تركيب الجهاز الذي يؤدي ما سبق من وظائف بالإضافة إلى أن على السائق أن يدخل كارتا ممغنا خاصا به حتى يمكن تشغيل السيارة، هذا الكارت يحدد اسم السائق وفترة عمله على السيارة بهدف الإلزام بالألا بتعدى عمل السائق فترة ثمانى ساعات متصلة حرصا على مستوى اليقظة والكفاءة والتي تقل عادة إذا تعدت فترة العمل ثمانى ساعات متصلة.

ثالثا: نقل المواد المشعة:

من الأهمية بمكان نقل تلك المواد في سيارات تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها ترخيصات نوعية، ويتم نقلها تحت حراسة وإجراءات أمنية خاصة. وتحدد ترخيصاتها المسارات وتوقيتات السير ومعدلات السرعة، ويتم كل نقل بترخيص خاص محدد وقد يتطلب الأمر النظر في درجات أعلى من تأمين المسار وذلك بمرافقة دورية شرطية لها خلال الرحلة وأيضا متابعة إجراءات الاستلام والتسلم.

رابعاً: التصدي للسرعات الزائدة على الطرق السريعة

تعد السرعة الزائدة العامل الأكثر شيوعا في وقوع الحوادث على الطرق السريعة، ولعل أحد روافدها أن السائقين المنتظمي العمل على طريق ما سواء كان أتوبيسا أو سيارة نقل يعلمون بدقة مواقع الرادارات على الطريق بل يحذرون بعضهم بعضا بعلامات صوتية بحيث يخفون سرعاتهم

برخصة تخصصية تحدد ما إذا كانت لنقل الوقود أو نقل المياه أو الكيماويات بعد استيفاء تركيب الفنتاس على الشاسيه مباشرة طبقا للاشتراطات الفنية لذلك.

وتتعدد السوائل والغازات وتتنوع طبقا لدرجة خطورتها ومن ثم نوعية تجهيزات السيارات اللازمة لنقلها بما يحقق الحفاظ على جودة السوائل والغازات المنقولة من ناحية، واشتراطات الأمان والسلامة ومنع التلوث من ناحية أخرى.

ومن هذا المنظور يمكن تقسيم السوائل والغازات إلى ثلاث نوعيات هي: سوائل وغازات مأمونة أو منخفضة الخطورة: وهي التي لا تنجم عنها خطورة عالية مثل المياه والغازات الخاملة المعبأة تحت ضغوط منخفضة وسوائل وغازات متوسطة الخطورة: وهي التي ينجم عنها خطورة من الدرجة المتوسطة مثل بعض الكيماويات والغازات الخاملة.

وسوائل وغازات شديدة الخطورة: وهي التي ينجم عنها خطورة شديدة مثل المواد البترولية والغازات السامة مثل غاز الكور والصبودا الكاوية وغيرها من الغازات الأخرى شديدة السمية والغازات المعبأة تحت ضغوط عالية مثل الأكسجين المسال والنيتروجين المسال.

ولكننا نذكر حادث الانسكاب البترولولي من سيارة غير مجهزة حاملة للبزين بالترعة وإعلان حالة الطوارئ وتعطل السير بالطريق ولم ينقذ هذا الموقف إلا القوات المسلحة التي دفعت بقوات تمكنت من فصل الوقود العائم فوق مياه التربة وضخه إلى خارج المجرى المائي وبالرغم من هذا فقد نجم عن ذلك عبثا بيئيا تمثل في موت جانب

وحفاظا على سلامة وجودة المواد المنقولة من ناحية أخرى. وهي تخصصات يمكن تقسيمها نوعيا فيما يتعلق بنقل الحاويات 20 قدما، 40 قدما.

أوضح أن سيارات النقل العادية لا تصلح لنقل هذه الحاويات لصعوبة تثبيتها تثبيتا فنيا سليما ومن ثم انتفاء وجود عناصر الأمن والأمان مما يعرض قائد السيارة والآخرين للخطر | انه كثيرا ما تتحرك الحاويات بفعل المصادمة أو القرمة لتتشم الكابينة ومن بداخلها.. هذا بخلاف ما يترتب على ذلك من تلفيات للمواد المنقولة وأعطال للطريق واهدار للوقت والجهد والمال وعلاج ذلك هو إصدار ترخيص نوعي لسيارات تجهز خصيصا وتميز لنقل تلك الحاويات. ولا يعوق ذلك خدمة تلك السيارات في النقل العادي حيث يمكن النقل داخل الحاويات التي تحملها والتي يتوافر لها درجة جيدة من الحماية خاصة لما لها من إحكام الغلق.

ويمكن أيضا إصدار تراخيص نوعية لحاملات الحاويات من سيارات نقل رفعا لكفاءة هذه النوعية من خدمات النقل وحظر نقل تلك الحاويات على ظهر غيرها من سيارات النقل العادية.

ثانيا: تداول ونقل السوائل والغازات في فئاتين:

إن نقل السوائل والغازات لا يمكن أن يتم بسيارات نقل عادية يلوها خزان يحوى السائل أو الغاز ليرتفع فوق صندوقها مما يعرضها للانقلاب في المنحنيات نظرا لارتفاع مركز النقل منها.

لذا يجب الترخيص للنقلات ذات الفنتاس

النشاط الصناعي يأتي على رأس الأنشطة ذات العلاقة المباشرة التي تتصل بقانون المرور الذي يحكم أنشطة النقل ويشكل أحد المدخلات الرئيسية في الصناعة وتهيئة وإحكام أساليب التداول والنقل يعظم من عوائد الصناعة وتعظيم دورها على خريطة الاقتصاد.



نادر رياض

وأوضح الدكتور نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات أن الأمر ليس بخاف أن النشاط الصناعي يأتي على رأس الأنشطة ذات العلاقة المباشرة التي تتصل بقانون المرور الذي ينظم السير في الطرق ويحكم أنشطة النقل بالكامل. ونقل البضائع وانتظام الامداد بها يشكل أحد المدخلات الرئيسية في المنظومة الصناعية. ومن هنا يرتبط تطوير الصناعة في كل زمان ومكان وتعظيم دورها الاقتصادي لتأخذ مكانتها على خريطة الاقتصاد القومي والعالمي بضرورة توفير وتهيئة وإحكام أساليب التداول والنقل حيث لا يؤثر الخلل فيه سلبا على جودة المنقولات وانتظام الامداد بها سواء كانت مواد خام ومستلزمات إنتاج أو مواد ومنتجات تامة الصنع تشق طريقها عبر شرايين الطرق استيرادا وتصدير وتوزيعها وهو الأمر الذي يعترضه في الاتجاه المعاكس أي معوقات تعترض الطرق بسبب الحوادث والأخطار التي قد تقع عليه.

هذا الأمر الحيوي لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال الانضباط المروري الذي يوفره ويضمنه قانون المرور في صورته المنشودة دون أن يغيب عنا الدور المحوري للصناعة باعتبارها مسؤولة عن توفير وإنتاج وسائل النقل وتجهيزاتها بالمطابقة للمواصفات وبما يحقق الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة وكلها أهداف قومية عليا يحصر على استيفائها قانون المرور المنشود.

وقال انه لا يفوتنا في هذا الشأن الأثر الإيجابي لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز اطفاء في كل مركبة شرطا لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى 10٪ مما كانت عليه قبل تطبيق القانون، هذا بجانب الأثر الهام من تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدني المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وأيضا الانفاق نتيجة لذلك إذ إن مواجهة حرائق السيارات على الطريق رغم كثرتها يتم مواجهتها بنجاح في دقائقها الأولى بمعرفة السيارات العابرة.

وأكد أن الصناعة شريك أساسي ومستفيد رئيسي له قول في هذا القانون الحيوي والمهم، لذا فالأمر لا يحتاج إلى إبراز الأهمية الكبرى لإصدار ترخيصات نوعية جديدة لمركبات النقل طبقا لطبيعة نشاطها التخصصي إذ إن هذا يعد مطلبا ملحظا وضروريا لما تنسم به تلك المواد المنقولة وطبيعتها ودرجة خطورتها وتأثيراتها البيئية منعا للأخطار والحوادث والتلوث البيئي من ناحية

لذا يجب الترخيص للنقلات ذات الفنتاس

لذا يجب الترخيص للنقلات ذات الفنتاس